

مذكرة سرية من الحكومة العراقية، إلى الحكومة البريطانية

قبيل صدور قرار اللجنة الملكية*

1937/4/15

1 - إن العراق بمليكه وحكومته وشعبه تهمة جداً أحوال فلسطين بصفته أحد حلفاء بريطانيا العظمى ولكونه دولة عربية يهملها جداً خير إحدى شقيقاتها العربية ورفاهها وهو كذلك تهمة أحوالها لأسباب اقتصادية. ذلك أن للعراق تجارة واسعة مع جارتها العربية، فصناعة النفط العظيمة فيه قد وجدت منفذاً للبحر عن طريق فلسطين، وذلك المنفذ ستحتاج إليه تجارة العراق الأخرى بعد تحسن وسائل النقل، وعليه فقد راقب العراق مجرى الحوادث في فلسطين في السنوات الأخيرة بقلق متزايد وبلغ هذا القلق أشده في السنة 1936 بمناسبة الإضراب العام الذي طال أمده والاضطرابات التي لازمته.

2 - ولما كان الملك غازي راغباً في إنهاء هذه الحالة التي يرثى لها مراعاة لمصلحة حليفته وحباً لصالح الشعب الفلسطيني فإنه بناء على مشورة وزرائه وبعد استشارة صاحبي الجلالة ملك المملكة العربية السعودية وملك اليمن وأمير شرقي الأردن وجه إلى عرب فلسطين النداء التالي: (وهنا أورد نص النداء المعروف) ثم قال:

لقد تحمل صاحب الجلالة والحكومة العراقية مسؤولية أدبية خطيرة تجاه عرب فلسطين بتوجيه هذا النداء، وما هذه المقترحات التي نقدمها الآن إلا لتنفيذ التأكيد المعطى فيه (أي في البيان، أي أن صاحب الجلالة سيواصل مساعيه في سبيل مساعدتهم). ثم إنها ليست مقدمة بدافع العاطفة، بل بعد أخذ الحقائق والاحتمالات العملية التي تحيط بالزمن الحاضر بنظر الاعتبار.

*المصدر: "وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939. من أوراق أكرم زعيتر"، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 467 - 468.

3 - ويلاحظ أن هذه المذكرة لا تتطرق إلى البحث في تفاصيل أحكام الانتداب ولا إلى الطريقة التي اتبعتها السلطات الانتدابية في تطبيق تلك الأحكام لأن جميع الأدلة اللازمة قد قدمت على ما يخال إلينا إلى اللجنة الملكية من قبل شهود ومن قبل ممثلي الشعب. إن الحكومة العراقية ترى ألا يعتبر صك الانتداب الموضوع في الظروف الاستثنائية سنة 1922 كصك غير قابل للتغيير والتحويل بل يجب - عملاً بروح المادة 19 من ميثاق عصبة الأمم - أن يعاد النظر في أي حكم من أحكامه التي أصبحت بعد الحوادث التي أعقبت وضعه غير ممكنة التطبيق أو خطراً على السلم الداخلي في فلسطين.

4 - إن النقطة الجوهرية في الوضع الراهن هي نقطة سياسية، وذلك أن عرب فلسطين يعلمون حق العلم بأنه لن يمر زمن طويل حتى يجدوا أنفسهم مهددين بسيل من الهجرة اليهودية، بل إنما يصبحون أقلية في بلد قطنها أجدادهم بلا انقطاع منذ أجيال عديدة وذلك من جراء الطريقة التي حاولت السلطات الانتدابية السير عليها في تنفيذ أحكام الانتداب ولذا فمن الأمور الحيوية جداً في نظرهم وقف الهجرة.

5 - إن الحكومة العراقية عالمة بما يوجه إلى الحكومة البريطانية من إلحاح شديد على قبولها في فلسطين عدداً كبيراً من اليهود المرغمين لأسباب سياسية أو اقتصادية على مغادرة أوطانهم في أوروبا الوسطى أو الشرقية لكنه ليس ثمة داع لمحاولة معالجة هذا الاضطهاد عن طريق الاضطهاد أيضاً في فلسطين. وكانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أكدت في مذكرتها المؤرخة في 3 حزيران 1933 بأن تصريح بلفور لا يرمي إلى جعل فلسطين برمتها وطناً قومياً لليهود بل إيجاد وطن كهذا في فلسطين ولذا فإن تحديد الهجرة اليهودية لا يعتبر تحدياً للوطن القومي اليهودي بوجه ما كان متصور وقت إصدار التصريح. إن صغر مساحة البلاد قد وضع حداً جغرافياً لعدد اليهود الذين يتسنى قبولهم فيها، كما إن السلطات الانتدابية - عملاً بمحتويات المذكرة الأنفة الذكر - قد وضعت حداً اقتصادياً للهجرة بقولها "مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد". (ولو أنه يستفاد من الاختلاف الكبير في الأعداد التي سمح بها من سنة لأخرى أنه لم تكن ثمة قاعدة دقيقة كل الدقة لتلك التقديرات). ثم إن هناك حداً

سياً في المادة السادسة من صك الانتداب ويشترط في هذا الحد لتسهيل هجرة اليهود ألا يكون ذلك التسهيل مجحفاً بحقوق الطبقات الأخرى من الأهلين ووضعهم. إن النقطة الجوهرية نظراً لكونها قد أصبحت سياسية فمن اللازم تعريف هذا الحد السياسي بصورة أتم وأدق.

6 - وتعتقد حكومة العراق بأن حكومة صاحب الجلالة سبق لها أن طبقت فعلاً تصريح بلفور بحذافيره. إذ قد بلغ عدد اليهود حتى السنة 1936 ربع مجموع سكان البلاد ولهم مؤسساتهم السياسية والإدارية والصحية والاجتماعية والدينية والتهديبية كما أن اللغة العبرية تعتبر الآن كلغة البلاد الرسمية أسوة باللغة العربية. ويلاحظ أن الهجرة الجديدة ليست بوجه ما شرطاً لإدامة هذه المؤسسة وذلك باعتبارها مركزاً ثقافياً في استطاعة الشعب اليهودي بمجموعه أن يهتم ويعتز به. فليس هنالك ما يمنع الطلاب اليهود من أن يأتوا من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين لإكمال دروسهم في الجامعة العبرية قبل العودة إلى البلدان الذين هم من رعاياها.

7 - بناء على ما تقدم تود الحكومة العراقية من حكومة صاحب الجلالة أن تقوم بتعيين حد أعظمي لهجرة اليهود وتوسعهم وذلك لاعتبارات سياسية. ولا شك في أنه يصعب جداً نقض عمل من الأعمال التي تمت فيما مضى ولكنه يرتئي أن الوسائل التالية هي من الوسائل العملية:

(أ) وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً لمدة محددة.

(ب) وضع قاعدة مألها عدم السماح بزيادة السكان اليهود في فلسطين على نسبة معينة من مجموع السكان، هذا بقدر ما يكون في الإمكان تحقيق هذا الغرض عن طريق مراقبة الهجرة. ومن المناسب تعيين هذه النسبة بمقدار ما يقرب من النسبة الحالية البالغة 28 في المئة.

(ج) تحديد ما يباع من الأراضي من قبل العرب لليهود.

8 - وفي الختام ترجو الحكومة العراقية من حكومة صاحب الجلالة بناء على أحكام المادة 22 و 4 من ميثاق العصبة الذي قرر وقتياً منذ نحو 20 سنة خلت الاعتراف باستقلال الشعوب التي كانت تنتمي قبلاً إلى الامبراطورية التركية أن لا تضيع الوقت فتبادر إلى إحداث المؤسسات التي يستلزمها الحكم الذاتي بمقتضى أحكام المادة الثانية من صك الانتداب والتي

وعدت بها في التصريحات الصادرة منها، وهي واثقة من أن اشتراك الشعب مع السلطات الانتدابية علاوة على الضمانات البسيطة المقترحة من شأنه أن يخلق جواً مشجعاً بالثقة والتعاون السلمي بين جميع ذوي الشأن، وهذا لا مشاحة ضروري لرقى فلسطين وتقدمها وبلوغ الهدف الذي يرمى إليه الانتداب وهو جعل فلسطين حرة وذات سيادة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>